الحلول الجغرافية السياسية لتحقيق التنمية السياسية في العراق

أ.د زيد علي حسين الخفاجي الباحثة : فرح سالم ربيط السلطاني

المستخلص

يعاني العراق من أزمات سياسية مما أثر وبشكل مباشر على اداءه لنظامه السياسي فإن تفاقم الوضع في العراق وعدم تطبيق نظام سياسي مبنية على أسس تنموية حقيقية , الأمر الذي ادى الى ظهور أزمات ومعوقات امام تحقيق تنمية سياسية , لذلك نبحث في هذه الدراسة ايجاد الحلول الجغرافية السياسية لتحقيق التنمية السياسية وتتمثل بالحلول على الجانبين الداخلي والخارجي.

Geopolitical solutions to achieve political development in Iraq Prof. Dr. Zaid Abd Ali

Researcher: Farah Salem Al-Sultani

Abstract

Iraq suffers from political crises, which directly affected its performance of its political system. The aggravation of the situation in Iraq and the failure to implement a political system based on real development foundations, which led to the emergence of crises and obstacles to achieving political development, so we look in this study to find geopolitical solutions to achieve Political development is represented by solutions on the internal and external sides.

المقدمة

ان عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع. إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواءً بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية. كما ان التداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص تتم ممارسته من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة التي لا تعلوه سلطة أخرى.

المشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الذي مفاده (ما هي الحلول الجغرافية السياسية لتحقيق التنمية السياسية في العراق؟).

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها ان التنمية السياسية في العراق مهمة للوصول الى الاستقرار السياسي ولن تتحقق هذه التنمية مالم تتظافر الجهود لتحقيقها. وتقترح الباحثة بآن هناك رؤى او تصورات يمكن ان تسهم في تحقيق التنمية السياسية في العراق وتحقق الاستقرار السياسي فيه

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق عدة اهداف يمكن ايجارها الآتي :

١- التعرف على الأصل المفاهيمي للتنمية السياسية لكونه من الموضوعات التي يسلط الضوء عليها كثيراً الى جانب التعرف على العلاقة بينها و بين الجغرافيا السياسية .

٢- تسليط الضوء على المحددات التي تواجه تحقيق التنمية السياسية في العراق ووضع مجموعة من الرؤى والتصورات التي يمكن ان تسهم في تحقيق التنمية السياسية في العراق وتجعل منه قوة يحسب لها حساب في المنطقة .

منهج الدراسة : لتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على عدة مناهج عديدة , على رأسها المنهج الوظيفي والمنهج التاريخي ومنهج تحليل القوة.

حدود منطقة الدراسة :

تقسم حدود منطقة الدراسة على حدود مكانية تمثلت بدولة العراق وحدودها الدولية التي تحدها تركيا من الشمال وايران الشرق ومن الغرب سوريا والاردن ، ومن الجنوب والجنوب الغربي الكويت والمملكة العربية السعودية , ينظر خريطة (١)، اما الحدود الزمانية فأنها تحدد بالمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢) مع العودة الى ما قبل ذلك بحسب ما تقتضيه الضرورة العلمية .

خريطة (١)

موقع العراق الجغرافي من دول الجوار

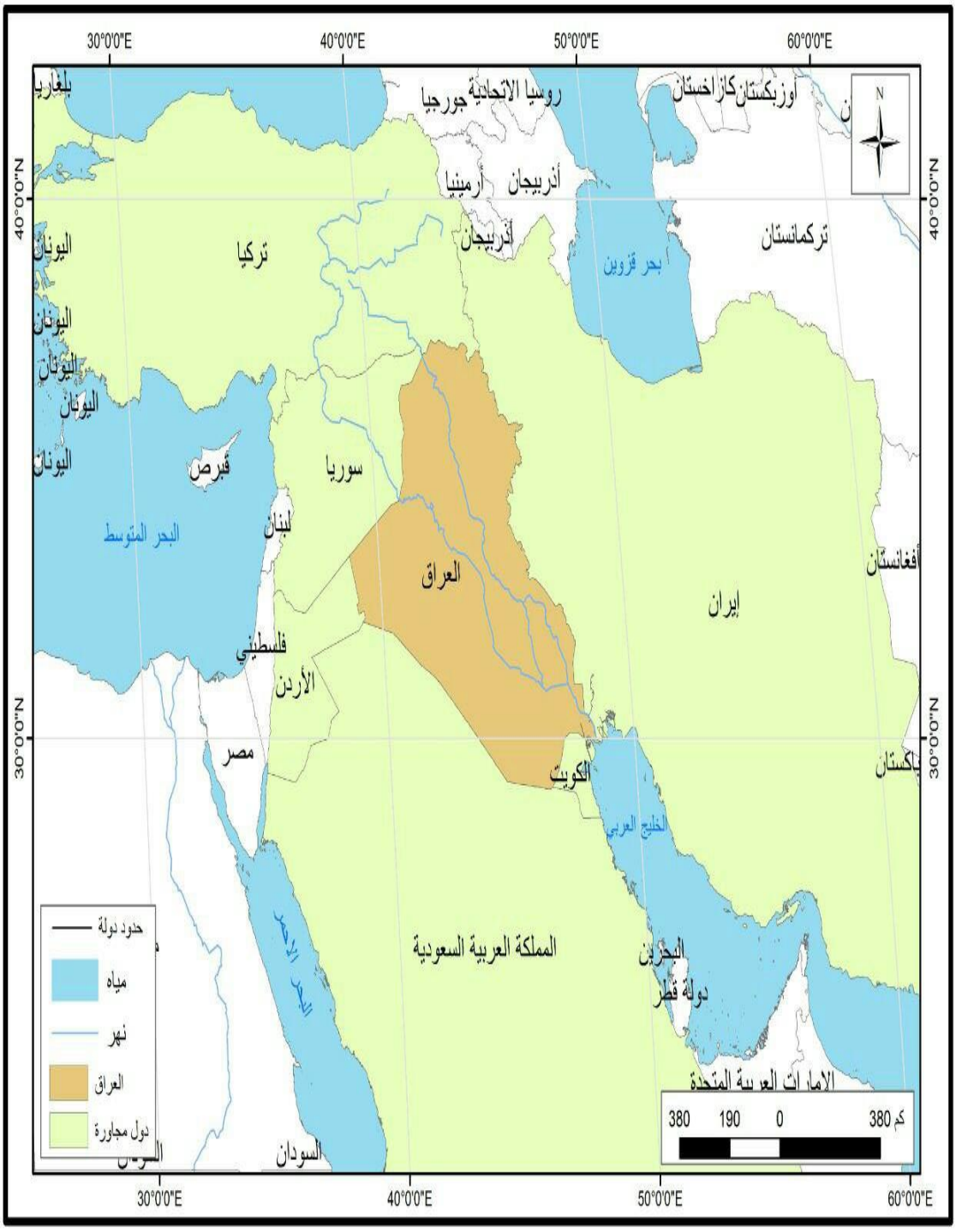

المصدر : الباحثة بالاعتماد على برنامج Arc Gis

المبحث الاول : الحلول على المستوى الداخلي

عملية التنمية السياسية عامة تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع , ومثال على ذلك لابد من قيام بعملية

نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم[١] وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بإذ يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة , ومن اجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها[٢]:-

١. المشاركة السياسية
٢. حماية الحقوق والحريات وفق الدستور
٣. العدالة الانتقالية
٤. اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية
٥. حرية بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي للأحزاب
٦. التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي

أولاً: المشاركة السياسية

ان المشاركة السياسية لا يمكن ان تتم الا تحت خيمة النظام الديمقراطي , فتعني مساهمة المواطنين ودورهم في اطار النظام السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً او جماعياً منظماً او عفوياً متواصلاً او متقطعاً , سلمياً او عنفياً شرعياً او غير شرعي , فعالاً او غير فعال , وهو فعل طوعي ناجحاً او فاشلاً , والقصد منه التأثير في انتقاء السياسة العامة وادارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني , وقد تكون مؤيدة او معارضة , هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبي مطالب الافراد والجماعات التي يقومون بها[٣].

فإن المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية يعني هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني ، "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة "[٤]، وهذا ما ذهب إليه د.عبد المنعم المشاط ، فعرّفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها"[٥].

والمعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك"[٦]. وهناك نقرأ من الباحثين استخدم مفهوم المشاركة السياسية بمعنى "أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي، ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء"[٧] إن العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية، العمل السياسي والاندماج السايكلوجي في العملية السياسية[٨]، وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الأثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن

---

[١] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ٢١٧.
[٢] نفس المصدر ، ص ٢١٧.
[٣] غالب الفريجات , على طريق التنمية السياسية , دار ازمنة للطباعة والنشر , ط١, ٢٠٠٥ , ٥٣.
[٤] عبد المنعم المشاط , التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا , الامارات العربية , مؤسسة العين للنشر والتوزيع , ١٩٨٨ , ص٣٦.
[٥] المصدر نفسه , ص٣٨.
[٦] ثامر كامل محمد , اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي , مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٥١ , ٢٠٠٠, ص١١٧-١١٨.
[٧] نبيل السمالوطي , بناء القوة والتنمية السياسية , القاهرة , الهيئة المصرية للكتاب , ١٩٧٨ , ص١٤٧.
[٨] سعد الدين ابراهيم , المجتمع والدولة في الون العربي , مشروع استشراق مستقبل الون العربي , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ١٩٨٥ , ص٨٦.

يلعبوا دوراً واضحاً في العملية السياسية، أي تكون السلطة عن طريق التمثيل فيها[٩] وتعد المشاركة السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، إذ عرفها إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرتهُ الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية[١٠] يتضح مما سبق أن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية، هو أن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الأثنية والإقليمية والاجتماعية وعليهِ يمكن القول إن المشاركة السياسية تعد المظهر الرئيسي للديمقراطية، إذ إن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي الإسلامي من خلال القضاء على الأمية والتخلف، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات مصالح وجماعات ضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة من أدوات مراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، وعند توفير الشروط المذكورة آنفاً فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل الجماهير، وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعد فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد كما يلي[١١] :-

١. إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
٢. إن المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.
٣. إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

نستنتج مما سبق إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة في العراق للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية.

ثانياً : حماية الحقوق والحريات وفق الدستور

تعد التنمية المستدامة بمختلف مفاهيمها إحدى النشاطات الحديثة والبارزة على الصعيد الدولي ,إذ لوحظ اهتماماً دولياً متزايداً موجهاً نحو حاجة الدول المتقدمة وتلك التي لا تزال في طور نموها الى التنمية المستدامة للوصول الى مستقبل مضمون لأجيالها القادمة[١٢]. وتزداد الاهتمام بموضوع التنمية بصورة عامة بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة مشاكل الفقر والتخلف في الدول المتهالكة والحديثة العهد والاستقلال , وفي اواخر الاربعينيات وبداية الخمسينيات ظهر الاهتمام بمفهوم التنمية السياسية[١٣]. فإن التنمية السياسية ترتبط من إذ المبدأ بمدى ما توفره القواعد الدستورية والقانونية من ضمانات للحقوق والحريات سواء كانت على الصعيد الشخصي ام السياسي ، اذ ان عملية التنمية السياسية ترتبط بمقومات متعددة منها الاستقرار السياسي وتنظيم

---

[٩] المصدر نفسة , ص٨٨.
[١٠] محمد فائق , حقوق الانان والتنمية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٥١ , ٢٠٠٠ , ص١٠٢-١٠٣.
[١١] علي عباس مراد , التنمية السياسية وازمة المشاركة (مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث), بغداد , دار الحكمة , ١٩٩٠ , ص٣٣.
[١٢] ظفر عبد مطر التميمي , أثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق , بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي لنقابة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك , كلية التربية الاساسية , شباط , ٢٠١٩ , ص٢٤٩.
[١٣] ارام ناجي محمد صالح , دور الاحزاب في التنمية السياسية لمجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة أقليم كردستان العراق), جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , ٢٠١٧ , ص١.

السلطة والمشاركة وهذه المقومات لا تكون ذات قيمة الا في ظل اسس دستورية وقواعد قانونية تتيح للافراد الممارسة الكاملة دون خوف وتضمن حقوقه مثل كفالة حرية التعبير والرأي والمشاركة في الانتخابات والترشيح والتمثيل النيابي وتقلد المناصب السياسية ، لذلك تشكل مسألة الحريات والحقوق وضماناتها الدستورية الحاضنة الاساسية للتنمية السياسية وسبل نجاحها وبالتالي نمو المجتمع وتطوره في المجالات كافة، وهذا يتوافق مع غايات التنمية السياسية التي تسعى الى بناء نظام سياسي حديث ومتطور يكبح جماح التسلط والانفراد بالسلطة ويحد من انتهاك الحقوق والحريات ويتيح المشاركة السياسية للجميع في اطار دستوري ومنظم(١٤)

ان اعتبار مسألة صيانة واحترام حقوق الأفراد في المجتمع وضمان حرياتهم العامة وحمايتها من المقومات الأساسية لإنجاز تنمية سياسية في المجتمع ، تجعلنا نبحث في التشريعات والاطر القانونية التي كرسها دستور ٢٠٠٥م للحقوق والحريات العامة بغض النظر عن الممارسات العملية للنظام السياسي تجاه تلك الحقوق والحريات ، اذ ان تكريسها واقرارها دستوريا يسهم في اطار الممارسة المستمرة الى استقرار الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع تدريجياً .ومما يلاحظ ان النص على تلك الحقوق والحريات وكفالتها بالضمانات التي تحول دون حصول الانتهاكات وفق مبادئ دستورية وتشريعات قانونية تشكل مبادئ وطنية تلزم جميع السلطات والهيئات احترامها وذلك لعدم امكانية مخالفتها او اصدار اي قانون يتعارض مع تلك المبادئ والاسس الدستورية ،وهذا ما ذهب اليه الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م اذ نص في المادة (٢/ب) (لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور)(١٥) وبذلك يتبين ان هناك تشريعات دستورية وطنية وقوانين وسياسات عامة قد تضمنت تنظيم تلك الحقوق فعلى صعيد الدستور فقد تضمنت القواعد الدستورية جملة من الحقوق والحريات الاساسية وكفل ضمانتها وقد افرد الباب الثاني لتلك الحقوق والحريات الذي قسم الى فصلين تناول الفصل الأول في فرعه الأول مسألة الحقوق بنوعيها (المدنية والسياسية)(١٦)، وفي فرعه الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (١٧)، في حين تناول الفصل الثاني تنظيم موضوع الحريات(١٨) .

أ. ومن اهم ما تم ترسيخه من تلك الحقوق والحريات في الدستور:-

١. مبدأ المساواة وعدم التمييز والمواطنة (م / ١٤).
٢. الحق في الحياة والامن والحرية (م / ١٥).
٣. الحق في تكافؤ الفرص (م/ ١٦).
٤. الحق في الخصوصية الشخصية وحرمة السكن (م/ ١٧).
٥. الحق في الجنسية (م/ ١٨).
٦. استقلالية القضاء ومبادئ المحاكمة العادلة (م/ ١٩).
٧. حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية للرجال والنساء بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح (م/ ٢٠).
٨. الحق في اللجوء السياسي وحظر تسليم اللاجئ الى جهة اجنبية او اعادته قسراً البلد الذي فر منه (م/ ٢١) .
٩. كفلت المواد (٢٢-٣٦) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي يتطابق مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان والعد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها حق الملكية والعمل والصحة والبيئة والسكن وتكوين الاسرة والتعليم.

---

(١٤) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الامة، جامعة القاهرة،ط١، ٢٠٠٦، ص ١٠٩ .
(١٥) المادة (٢/ب) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م .
(١٦) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م , المواد (من ١٤ ولغاية ٢١).
(١٧) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م , المواد (من ٢٢ ولغاية ٣٦).
(١٨) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م , المواد (من ٣٧ ولغاية ٤٦).

١٠.اما المواد (٣٧-٤٦) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م فقد كفلت الحقوق الأساسية والحريات العامة بما فيها حظر التعذيب والعمل القسري والعبودية والحق في حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية التنقل وحرية الفكر والضمير والعقيدة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وحرية العبادة والمعتقد.

ب. واما ما تم ترسيخه بالقوانين او مجموعة المقومات القانونية التي سنت بعد عام ٢٠٠٣م لغرض تطوير المجتمع وتعزيز الأطر الدستورية وتكميلها في صيانة الحقوق والحريات[١٩] :-

١. قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ .
٢. قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨م.
٣. قانون إلغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥م.
٤. الاعتماد التشريعي للتعليمات رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥م حول تعويضات ضحايا أعمال الإرهاب.
٥. قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم .
٦. قانون تعويض ضحايا الإرهاب واخطاء العمليات العسكرية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ .
٧. قانون تعويض الأشخاص الذين فقدوا جزاء من أجسادهم رقم ٥ لسن ٢٠٠٩.

ج. وعلى صعيد المؤسسات الحكومية المتخصصة بغية ترسيخ ثقافة الحقوق واحترامه فقد تم انشاء عدد من الجهات الحكومية وفق أسس تتفق وتلك الأهداف منها :-

١. وزارة حقوق الإنسان انشأت في ايلول ٢٠٠٣م .
٢. المفوضية العليا لحقوق الإنسان التي تشكلت بموجب قانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨م بوصفها مؤسسة وطنية مستقلة وتهدف الى أعداد استراتيجية واليات عمل وبحوث وتوصيات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وصيانة حرياته.
٣. لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ومهمتها الأساسية إرساء مقاربة للحقوق والحريات ضمن أداء المجلس في مجالات التشريع والرقابة.
٤. لجان ووحدات حقوق الإنسان في الوزارات :وهي وحدات أداريه متكاملة تعمل في سبيل تحقيق تقدم في مجال خلق بيئة ملائمة لممارسة الحقوق واستقرارها وتمكين ثقافتها من خلال برامج والدورات التدريبية[٢٠].

ثالثاً : العدالة الانتقالية

في ظل تنامي المطالبة بإقرار العدالة عقب حدوث انتهاكات استطاع المنظم الدولي ان يطور مفهوم العدالة من العدالة التقليدية المرتكزة على المحاكمات والمساءلة الى آليات جديدة للعدالة اطلق عليها اسم " العدالة الانتقالية " التي تبحث عن العدالة الممكنة في مراحل التحول , التي تعرفها المجتمعات الخارجة من توترات داخلية او حروب دولية , وتتبنى هذه العدالة على ادراك وقناعة وعليه عرفت العدالة الانتقالية على انها مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة

(١٩) الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق، دراسة من اعداد فريق العمل الوطني في وزارة حقوق الانسان ،المتشكلة بموجب الامر الوزاري رقم (١٥٠) في ٢٠١٠/٨/٣٠ ، وبموافقة مجلس الوزراء بموجب الامر الديواني المرقم (٢٧٠٠٢) في ٢٠٠٨/٨/٢٢ ، ص ٧ .

(٢٠) الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق، دراسة من اعداد فريق العمل الوطني في وزارة حقوق الانسان ،المتشكلة بموجب الامر الوزاري رقم (١٥٠) في ٢٠١٠/٨/٣٠ ، وبموافقة مجلس الوزراء بموجب الامر الديواني المرقم (٢٧٠٠٢) في ٢٠٠٨/٨/٢٢ ، ص ٧ .

من اجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية, ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر واشكال متنوعة من اصلاح المؤسسات(٢١).

فتمثل العدالة الانتقالية استجابة واعية للانتهاكات المنهجية او الواسعة النطاق لحقوق الأنسان وتهدف الى الاعتراف الواجب بالضحايا والانتهاكات وتعزيز امكانات تحقيق السلام والديمقراطية، فالعدالة الانتقالية ليست شكلا خاصاً من أشكال العدالة ، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم المجتمعات التي تخوض مرحلة التحولات وإعادة البناء في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان(٢٢). ولكي تؤدي مساعي العدالة الانتقالية دورها في تعزيز الديمقراطية وبناء السلام يجب ان تكون قائمة على نهج شامل لتلبية احتياجات الضحايا وأسرهم وان تكون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وبهذا الصدد يعرف الأمين العام للأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها تشمل (كافة نطاق العمليات والاليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم التركات العامة من التجاوزات الماضية ولواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة واحقاق الحق وتحقيق المصالحة ، كما ان العدالة الانتقالية يجب ان تكون شمولية على النحو الملائم بما يضمن الإصلاح المؤسسي لمساعدة المجتمعات المقموعة على التحول الى مجتمعات حرة بواسطة التدابير التي تحقق مستقبلاً عادلاً(٢٣).

وتستنتج الباحثة مما سبق فان هدف العدالة الانتقالية هو إعادة الكرامة للضحايا وبناء الثقة لتعزيز التغيرات على المستوى المؤسساتي والشخصي بما يتيح ايجاد الية للانتقال من الاستبداد الى حكم القانون والى نظام ديمقراطي يحترم الحقوق ، ولذلك فهي تلتقي مع الهدف الأساسي لغايات التنمية وتعد عاملاً أساسياً لتمكينها وهذا ما جرى العمل به في العراق بعد التخلص من النظام التسلطي بعد عام ٢٠٠٣م. اذ واجهت عملية أعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي العديد من التحديات واهم القضايا كانت كل ما يتعلق بالحجم الهائل والخطير من الجرائم والانتهاكات المرتكبة من قبل النظام السابق ولاسيما أنها امتدت لمدة ٣٥ عاماً لتشمل كل أنواع العنف ضد الشعب بكل فئاته من قبل أدوات الدولة وسياساتها التي وظفت لذا الجانب والتي شملت القتل والفقدان والتعذيب والنزوح والاغتراب والاختفاء القسري , والتي أدت الى تمزيق هوية الشعب العراقي الفردية والجماعية وولد انعدام الثقة على جميع مستويات المجتمع بسبب سياسات الدولة الاستبدادية التي مزقت الهوية الجامعة الى هوية مفروضة من الدولة تمارس القمع وهويات فرعية عرقية ودينية تعاني من التمييز العلني ، ولذلك كان على النظام الجديد بعد عام ٢٠٠٣م اعادة عملية بناء الثقة في أطار عملية معقدة من خلال آليات العدالة الانتقالية بما فيها عملية اجتثاث وإنشاء محاكم خاصة ووضع سياسات للتعويض عن جرائم الماضي(٢٤).

ان سياسات العدالة الانتقالية عدت جزءاً شرعياً من عملية الإصلاح المؤسسي خلال المدة الانتقالية لكونها تسهم في أعادة البناء الاجتماعي المتسم بانعدام الثقة جراء العقود الماضية من الانتهاكات والاستياء العام، لذلك فقد انشأت منظومة متكاملة من القوانين الوطنية بشكل يتفق وأحداث العدالة الانتقالية وبشكل يسهم في تجاوز ارث الماضي ومن أهم تلك القوانين (٢٥):-

١. قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥م.
٢. قانون هيئة نزاعات الملكية العقارية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦م.
٣. قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦م.
٤. قانون مؤسسة الشهداء رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦م.

(٢١) علي بخت وآخرون , العدالة الانتقالية في العراق الذاكرة وأفق المستقبل , مؤسسة فريدريش ابيرت , عمان , ط١, ٢٠٢١ , ص٨.
(٢٢) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ماهية العدالة الانتقالية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني للمركز بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥ http//ictj.org/transitional justice.
(٢٣) علي بخت وآخرون , مصدر سابق , ص٨-١٠.
(٢٤) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ماهية العدالة الانتقالية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني للمركز بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥ http//ictj.org/transitional justice.
(٢٥) الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق ، مصدر سابق ، ص٧.

٥. قانون حقوق وامتيازات ذوي الشهداء المؤنفلين لإقليم كردستان العراق رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧م.

رابعاً : اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية

أثار تطبيق اللامركزية جملة من المشكلات السياسية والاجتماعية في الواقع العراقي المضطرب , لا يتعلق بعضها بقلة الوعي بمفهوم اللامركزية وابعادها فحسب , بل بحدود تطبيقها ولا سيما ان بعض المحافظات العراقية قد تطرفت كثيراً في فهم حدود اللامركزية[٢٦]. وتبغي التنمية السياسية تدعيم قدرات النظام السياسي لاستيعاب وتنظيم عمليات التغيير والتفاعل المستمر من اجل الحفاظ على استقراره وضمان استمراره في بيئة تتسم بعدم الاستقرار ، وبالنظر لثقل أزمات التنمية السياسية على فاعلية الحكومات وكيفية إدارتها وتنظيمها للوحدات الوطنية ومن اجل تحقيق التمكين السياسي والتغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في المشاركة السياسية في إدارة الدولة والمجتمع وفي عملية صنع القرار ، فان تحقيق التنمية السياسية لأهدافها وغاياتها تلك تتطلب وجود سلطة لامركزية بإذ يتمكن كل مواطن من المشاركة الحقيقية في إدارة مؤسسات محلية تقربه من الإدارة والتخطيط والتنفيذ [٢٧].

إن أهم المؤشرات على تحقيق تلك الرؤية من زاوية التنمية السياسية تتجسد في المحصلة النهائية لتحقيق التمكين السياسي وذلك من خلال[٢٨]:-

١. تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم.
٢. توسيع المشاركة الديمقراطية في صنع وتنفيذ القرارات.
٣. قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.
٤. عدم تركيز السلطة في هيئة واحدة.
٥. تعبئة الجماهير من اجل إدراك مشكلاتها الحقيقية وتهيئتها للتعامل مع تلك المشكلات والأزمات.

ولقد اتفق فقهاء القانون الدستوري على ان اللامركزية تكون على انواع , فهناك اللامركزية السياسية التي تهدف الى اعطاء سكان الولايات وممثليهم المنتخبين مزيداً من الصلاحيات والسلطات في تقرير شؤونهم العامة وصياغة السياسات التنفيذية , وهذا النوع من اللامركزية ممكن ان يدعم الديمقراطية , ويعطي مواطني الولايات وممثليهم مزيداً من التأثير في صياغة وتنفيذ السياسات , وهناك اللامركزية الادارية التي تعني نقل مسؤولية التخطيط الاداري والمالي من الحكومة المركزية الى الوحدات الاقليمية او المحلية , بإذ تكون لديها القدرة على التخطيط المكاني , وحصر ايراداتها المالية الخاصة وحيازة سلطة القرارات الاستثمارية بصورة مستقلة ان لهذه الأنواع من اللامركزية بالتأكيد جانب ايجابي وجانب سلبي على مستوى الممارسة والتطبيق لكنه يبقى تأثيراً فعالاً وأسلوباً حضارياً وديمقراطياً للاهتمام بمشاكل الأفراد في المجتمع، فهو يمنع الاستبداد من خلال عدم تركيز السلطة ويساهم في سرعة اتخاذ القرار ويساهم في تمكين التنمية السياسية من خلال تقريب المواطنين وهذا ما اخذ به دستور العراق لسنة ٢٠٠٥م عندما جمع بين النوعين من اللامركزية ، اذ صمم نظام الحكم وشكل الدولة بموجب الدستور على اعتماد النظام الاتحادي وفق نظام الفدرالية للأقاليم مع الاخذ بنظام اللامركزية الادارية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم [٢٩].

---

[٢٦] دهام محمد العزاوي , اللامركزية ومعوقات التنمية المحلية في العراق , مركز الرافدين للحوار , ط١, ٢٠٢١ , ص١٣.

(٢٧) حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور اسلوب الحكم المحلي الرشيد في مجموعة باحثين : الحكم الرشيد والتنمية في مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ،ط١،٢٠٠٦،ص٧٨.

(٢٨) عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية ،الابعاد المعرفية والمنهجية، ج١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٢.

(٢٩) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م , المادة (١١٦).

وقد نصت المادة (١٢١) على ممارسة حقوق السلطات في الاقاليم باستثناء ما ورد من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية[٣٠]. في حين نصت المادة (١٢٢) على منح المحافظات الصلاحيات المالية والإدارية الواسعة لتمكينها من أدارة شؤونها على أساس مبدأ اللامركزية الادارية[٣١].

وبذلك فقد تم تبني اللامركزية بشقيها السياسي والإداري في العراق في وقت واحد ، اذ اوجد اقليم كردستان مع إمكانية استحداث أقاليم أخرى وفق ما جاء بالمادة (١١٩) من الدستور[٣٢].

وبذلك فقد مهد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م لتمكين احد أهم أدوات التنمية السياسية في تمكين المواطنين من تحقيق أهدافهم في إطار من التطبيق الديمقراطي وإدارة شؤون المجتمع وتصريف الأمور بعيدا عن المركزية والتحكم ، إضافة إلى عدم تركيز السلطات ومنع الاحتكار والاستبداد , اما اللامركزية المالية فتعد من اهم اشكال اللامركزية , إذ ان الحكومات المحلية ومؤسساتها الفردية يجب ان تكون لها الايرادات الكافية من موارد الدولة او من موارد الولاية والتي تعينها في اداء وظائفها وكذلك لها سلطة اتخاذ قرارات الاتفاق وعادة ما تتخذ اللامركزية المالية اشكالاً عديدة منها[٣٣] :-

١. التمويل الذاتي للمشاريع والقدرة على استرداد التكاليف من خلال رسوم المستفيدين من تلك المشاريع.
٢. التمويل المشترك للمشاريع من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
٣. توسيع الايرادات المحلية من خلال الضرائب على الممتلكات او المبيعات او الرسوم غير المباشرة.
٤. التحويلات المالية من الضرائب العامة المتحصلة من قبل الحكومة المركزية الى الحكومة المحلية.
٥. الاموال المتحصلة من الضرائب المحلية على العقارات والنوادي وكذلك الاموال من المنافذ الحدودية والموانئ البحرية وغيرها.

واخيراً هناك اللامركزية الاقتصادية , إذ تركز على نقل مسؤولية الوظائف العامة الى القطاع الخاص , وفق ما يعرف بالخصخصة وحرية المبادرة الفردية , والتي تعني المجال لرجال الاعمال والشركات والجمعيات وبقية المنظمات غير الحكومية الاخرى , بتطوير بيئة الاعمال , والدخول الى سوق العمل وتقديم خدمات ومشاريع في مجال الاسكان والسياحة والفنادق , وهو ما يجعله شريكاً في التنمية يرفع عن كاهل الحكومة المركزية والمحلية عبأ الخدمات ومصاريف الاتفاق[٣٤].

خامساً : حرية بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي للأحزاب

على الرغم من أن الأحزاب السياسية ليست الأشكال الوحيدة للتنظيم في أي نظام ديمقراطي، إلاّ أنها تُجسِّد إرادة الشعب بشكل مؤثر ، وقد أُجرِي عدد كبير من البحوث التجريبية لتوضيح العلاقة الجدلية بين أنواع النظم الانتخابية، والنظام الحزبي والنظام السياسي وأنه كلما كان النظام أكثر ديمقراطية، كانت الأحزاب السياسية أكثر ديمقراطية، وكلما زاد حرص الأحزاب على أن تعمل بطريقة أكثر ديمقراطية، ازدادت القدرة الديمقراطية للنظام السياسي على التوسع لذا لا يمكن تصور الديمقراطيات الحديثة من دون وجود الأحزاب السياسية في هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية تحافظ على استمرار الديمقراطية، وتدين بوجودها للأنظمة الديمقراطية لهذا السبب، فإن الأنظمة الديمقراطية ملزمة بتوفير الأرضية القانونية والسياسية الضرورية للأحزاب السياسية لتمثيل الشعب ومن ناحية أخرى، ينبغي على الأحزاب السياسية ألا تلحق الضرر بهذا الأساس الذي يُعدّ سبب وجودها، ويجب عليها ألا تنظر إليه باعتباره أداة فقط لتلبية مطالب أنصارهم [٣٥], وهناك العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ التمثيل السياسي بشكل تام؛ لذلك فإن تقليص هذه الاجراءات إلى مجرد العلاج (السياسي) تحت أي ظرف من الظروف، يعني تجاهل جميع العوامل

(٣٠) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م , المادة (١٢١).
(٣١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م , المادة (١٢٢).
(٣٢) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ , المادة (١١٩).
(٣٣) دهام محمد العزاوي , مصدر سابق , ص٢١.
(٣٤) نفس المصدر , ص٢٠-٢١.
(٣٥) محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٧٩، ص١٠٧.

الأخرى التي تسبب غياب الديمقراطية، وأهمها حجم التمويل الذي يملكه أولئك الذين يطالبون بالتمثيل. لهذا السبب، فإن الجهل بالاقتصاد السياسي للأحزاب، يؤدي إلى رؤية أبعاد معينة فقط من غياب الديمقراطية، إذ تكون الأحزاب الفاعل الرئيس للانتخابات وآليات تجسيد التمثيل. إن التعددية السياسية لها نماذج عدة فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر، ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية[٣٦].

وجود الاحزاب الحقيقية التي تعتمد مفهوم الديمقراطية وآلياتها ينشِّط الوعي السياسي، ويسهم في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، كما تقوم هذه الاحزاب بدور مهم يتمثل في تهيئة الكوادر القيادية لادارة الدولة، وتتولى مسؤولية توحيد المجتمع وتحويله من طابعه الفردي الى الشكل الجمعي المؤسساتي مما يخلق ثقافة سياسية مشتركة غايتها بناء الوطن، وتحقق الاحزاب السياسية الديمقراطية الاستقرار السياسي من خلال تعبيرها عن المجتمع بكل مكوناته، وتملأ الفراغ بين الدولة والمجتمع وتقوم بمهمة حلقة الوصل والترابط بينهما، فالأحزاب توفّر بادائها لهذه المهام البيئة الصالحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي عبر الاستمرار، والتنظيم، ودخول الانتخابات للوصول الى السلطة والالتزام بتحقيق برنامجها السياسي، وتمثل الاحزاب هنا مستودعات الافكار السياسية للمجتمع بكل مكونات ونسيجه، كما تقوم بدور القناة التي تنساب عبرها هذه الافكار الى بنية الدولة ونظامها ومؤسساتها. تُعد سيادة القانون من ركائز النظام السياسي الديمقراطي وهي من المعايير الاساسية لتطبيق النظام ونزاهة القضاء لضمان الحقوق والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها المواطنون دون تمييز وتستند سيادة القانون في قوة القانون، ومساواة جميع المواطنين امام القانون، والامتناع عن التنفيذ الجزئي للقانون، وتتنافى سيادة القانون مع السلطة المطلقة التي تفضي إساءة إستخدامها وفساد القائمين عليها الى غياب دور القانون، ويُعدّ ضعف رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية من الاسباب الرئيسة للفساد وحماية المفسدين، إذ يشجع عدم فاعلية الانظمة الرقابية على الفساد والاضرار بالمصالح العامة للمجتمع[٣٧]، فيفقد القانون هيبته في المجتمع بسبب قدرة المفسدين على تعطيله وعدم تطبيقه ضد المخالفين الذين تهدد ممارساتهم أمن المجتمع، فتصبح مخالفة القانون هي القاعدة السارية، ويتحول إحترامه الى إستثناء، ويأمن المفسدون من المسائلة والعقاب. هناك العديد من أشكال وأنماط الأحزاب السياسية في مختلف النظم السياسية على اختلاف تكويناتها واشكالها، واعتماد هذه النظم شكل للتعددية يتيح قدراً أكبر من التنافسية وتداول السلطة بشكل سلمي، يجعل المشاركة السياسية لكافة تيارات المجتمع في النظام السياسي يرتبط بشكل واضح بطبيعة التعددية المطبَّقة فيه وفعاليتها في أداء دورها، هذا يجعله هناك تحويل في النظام السياسي بدرجة اكبر نحو الممارسات الديمقراطية[٣٨]، ويجعله نظامها يتميز بالتحول نحو الديمقراطية، وهذا لا ينفصل عن الوظائف التي تقوم بها التعددية الحزبية خاصة الوظائف المرتبطة أكثر بإحداث التحويل الديمقراطي داخل النظام السياسي، فهناك علاقة وثيقة وارتباطية بين شكل التعددية وأدائها لوظائفها بفاعلية وبين إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في أي نظام سياسي. تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في عملية المشاركة السياسية من خلال غرس مفاهيم ومعتقدات سياسية وهي تمارس دورها هذا من خلال ما تقوم به من دور مزدوج في عملية التنشئة السياسية الذي يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة، فالأحزاب السياسية

---

[٣٦] محمد عابد الجابري ، مصدر سابق, ص١٠٧.

[٣٧] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص٢٩١.

[٣٨] ماجد احمد الزاملي , اثر التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي , الحوار المتمدن-العدد: ٧١٦٢ - ٢٠٢٢ / ٢ / ١٤ - ٢٠:٠٨ متاح على الرابط التالي :- https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=746985

تعد من أهم ركائز الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية في تفعيل المشاركة الشعبية، كما تُشكل قنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تُعد معياراً لنمو النظام وسلامة المناخ التفاعلي بين النظام والمجتمع. ويؤدي وجود الاحزاب الى تقويم السياسات الحكومية فتكون قراراتها اكثر روية وحكمة وموضوعية لان التسرُّع في اتخاذ القرارات سيُعرِّض الحكومة لانتقاد الاحزاب وتتيح الفرصة لمناقشة المسائل العامة بهدوء لتحقيق اهداف تعجز عن تحقيقها مجهودات افراد قلائل وبذلك ترسخ مفاهيم الديمقراطية وتعد عنصرا من عناصر استقرار الحياة السياسية في الدولة فالمواطنون يتغيرون والحكومات تزول وفي المقابل فأن المشاريع والاهداف تحتاج الى زمن طويل لكي تخرج الى ارض الواقع ويتم تنفيذها وهذا هو السبب الحقيقي لوجود الاحزاب. للأحزاب وظيفة اساسية في تقويم السلطة وكشف اخطائها وتعديل مساراتها نحو الصواب وهي التي تعمل على ايجاد التوافق الاجتماعي كما تُعد الاحزاب مدارس للتكوين والتثقيف السياسي للمنخرطين وادارة لتنوير الشعب وبتعريفه بحقوقه وواجباته وان كان هناك من ينظر نظرة سلبية للأحزاب على اعتبارها تنشر الفرقة وتُغلِّب المصلحة الفردية على المصلحة العامة. إقامة روابط حقيقية مع الناس[٣٩].

وعملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع. إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواءً بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية. التداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص تتم ممارسته من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة التي لا تعلوه سلطة أخرى. إن التعددية السياسية تعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهر من مظاهرها الأساسية وعنصر من عناصر وجود الديمقراطية، ولكن لا يغيب عن البال إن تحقيقها هو أمر سهل[٤٠]، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين عشيةً وضحاها "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين"[٤١]. تستنتج الباحثة مما سبق أن مبدأ إقرار التعددية السياسية في العراق لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية.

سادساً : التداول السلمي للسلطة وفق الدستور العراقي

---

[٣٩] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق , ص٢٩١.

[٤٠] ماجد احمد الزاملي , اثر التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي , الحوار المتمدن-العدد: ٧١٦٢ - ٢٠٢٢ / ٢ / ١٤ - ٢٠:٠٨ متاح على الرابط التالي :-
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=746985

[٤١] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق ، ص٢٩١.

لا شك ان السلطة هي اهم موقع يطمع اليه الانسان في المجتمع البشري ولذلك فإن التنافس على السلطة عادة ما يكون ساحة للحروب والنزاع وقد شهد التاريخ حروباً كثيرة من اجل السلطة والحكم , عانت منها البشرية معاناة قاسية كما عانت المجتمعات من المتسلطين المستبدين الذين حينما يصلون لمواقع الحكم يسببون للناس خسفاً وذلاً , في الوقت الذي يصارع فيه اولئك الناس من اجل حقوقهم وكرامتهم[٤٢].

وان التداول أو التعاقب على السلطة هي عملية تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يَعقُب نظيره في المسؤولية، والإدارة، والقيادة وتعاون الجميع على الاستمرار في نهج يقود دائماً إلى تداول سلمي للسلطة ولو كانت هناك ملاحظات على الأساليب المتبعة في تحقيقها؛ فحاجتنا إلى التداول السلمي للسلطة تقتضي التدرج في الوصول إلى مستوى الشفافية التامة في تحقيق هذا الهدف, ان ترسيخ ثقافة التداول السلمي للسلطة لا تحدث بين ليلة وضحاها، في مجتمع عشائري كالمجتمع العراقي مثلاً كون اغلب أفراده يخضعون لسلطة رئيس العشيرة الذي يحتكر في معظم الاحيان الصلاحيات والقرارات، وان هذه الثقافة تنتقل من جيل الى اخر, فمنطق التداول أو التعاقب يحبذ، التجديد في الأفكار والممارسات والسلوكيات لذلك، تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الديمقراطية ، واستقرت، وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف ، الذي يكفله وجود أغلبية ومعارضة ، ويضمنه الحوار المتبادل وتنامي القوى السياسية وصعودها ديمقراطياً يعتمد على مقومات لا يمكن إنكارها ، وفي مقدمها مستوى التنمية الاجتماعية ، بما تعنيه من تعليم وثقافة وشيوع لرؤية واضحة وتفكير مستنير يقود تلك الجماعات السياسية نحو تَدَرِج الديمقراطية الحقيقية , لذلك لم نرَ شعباً ينمو ديمقراطياً بينما كل أساليب حياته تمضي في اتجاه معاكس، فالعبرة تتحدد في النهاية بدرجة الوعي العام الذي يملكه أي شعب على نحو يعطيه القدرة على التغيير الإصلاحي عند اللزوم دون خديعة ضجيج الشعارات الزائفة أو الابتعاد عن الرؤية الصحيحة، لذلك فإننا نظن أن هناك تلازماً بين مؤشرات النظام التعليمي ودرجة جودته ومدى عصريته وبين نظم الحكم القائمة وأساليب السياسة السائدة , ولأن الديمقراطية هي منهج ونظام حكم يتأثر مضمونه بالضرورة[٤٣], باختيارات المجتمعات التي تطبق الديمقراطية فيها .ولهذا أصبح من الممكن للديمقراطية إن تُقبَل في مجتمعات تختلف فيها العقائد والأديان والمذاهب. لذلك فان الأحزاب والتنظيمات والحركات هي منظمات تسعى للوصل إلى السلطة, بل ومن المحتمل وصول أي منها للحكم. و السلطة في الدولة ذات النظام الفردي عاجزة عن نقل الصلاحيات الإدارية والسياسية بصورة سلسة محكومة بدستور دائم، ولهذا تكون هذه السلطة مركّزة في شخصية الحاكم الذي يعتمد على مجموعة من المنتفعين حوله، وبهذا لا يعترف بالدستور ولا بشرعية السلطة ولا بمبدأ التداول السلمي للسلطة مستخدما القوة والعنف والترهيب في حماية كرسي الحكم، وهذا أسلوب شائع في الدول ذات الأنظمة الشمولية غير الشرعية. ويقصد بالتعددية السياسية كما يراها محمد عابد الجابري بأنها " مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بها أولا وقبل كل شيء، وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه " الحرب " بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم[٤٤] , الشعوب تتوق إلى التغيير الإيجابي الصالح الذي يبني ولا يدمر ويطمحون إلى أن تتغير سياسات ووجوه وخطط عقيمة أثبتت الوقائع والأحداث أنها لم تُزِدهم إلا تخلفاً وضياعاً, وتتطلع الأمة لأن تكون حرة في أن تختار من بين البدائل المتعددة البرامج المختلفة الرؤى من تراه مناسباً لأن يقودها إلى شاطيء الأمان ويحقق لها ما ترجوه من نهضة وتقدم وأمان وصلاح. ومن دون التداول السلمي للسلطة لا يمكن الحديث عن تنمية وديمقراطية وحقوق إنسان واحترام الرأي الآخر المعارض. المشكلة هنا أن محاولات عربية كثيرة في مجال تداول السلطة ، لم تكن جادة بقدر ما كانت خاضعة لاعتبارات سياسية أو

---

[٤٢] فوزي حسين سليمان , مبدأ التداول السلمي للسلطة وأفاق تطبيقه في العراق , مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , المجلد ٣ , العدد ١٩ , ٢٠٢٠ , ص٣٢.

[٤٣] فوزي حسين سليمان , مصدر سابق , ص٣٢.

[٤٤] رياض عزيز هادي ، من الحزب الواحد الى التعددية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٥ ، ص٦٣.

اقتصادية نتيجة ضغوط الدول المانحة، أو بسبب امتصاص مؤقت لاحتقان داخلي ما تلبث تلك المحاولات أن تتكشف عن حقيقتها البائسة ، تفريغاً (لمبدأ السلطة) من معانيه ومضامينه الحضارية[٤٥].

وقد رأينا خلال العقود والسنوات الماضية أنظمة عربية ودول عالم ثالث تعيد إنتاج الاستبداد بواسطة ما تزعم أنه تداول سلمي للسلطة في بلدانها، وهذا الزعم يقوم على منافسة غير متكافئة وربما بين طرفين هما وجهان لعملة واحدة، المنافسة تتجسد بين طرف يملك كل شيء السلطة والمال والإعلام والقوة ومؤسسات الدولة، والقوانين وحق تفسير الدستور والقضاء وبين منافسين لا يملكون شيئاً إلا مجموعة شعارات وبرامج وإمكانيات محدودة وحيز مقتطع من الإعلام الحكومي والجماهير العريضة التي تشارك في الانتخابات ترى كل يوم رجال الحكومة القابضون على الامور في مرافق العمل، يطل عليهم في التلفزيون وفي الإذاعة، تفتح له الوزارات أبوابها تسخر له كل الإمكانيات لافتتاح المشاريع من خزانة الدولة، ولتصبح مادة إعلامية أثناء الانتخابات تفرضه وسائل الإعلام المملوكة للحكومة إنها محاولات غير جادة لتداول السلطة لأنها تقوم على منافسة غير متساوية , وتدفع المواطن إلى الإحباط في ظل انسداد الأفق السياسي والتلكؤ في المضي بتنفيذ إصلاحات جادة , ونلاحظ ان المركزية غالبا ما تكون بالضد من مصالح الشعوب، ولنا في بعض تجارب التاريخ القريب أما منهج اللامركزي، فهو يعني الابتعاد الكلي عن شخصنة السلطات بأنواعها، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، بل تبتعد عن كل ما يمت بصلة لحصر السلطات او الآراء، او حتى منهج الحياة العامة، في مسار واحد، لا يقبل بتعدد الآراء، ولا بطرق التفكير، ولا بمناهج العيش المتعددة، وبهذا يجد الفرد فسحة واسعة أمام مواهبه، وتجربتها في اتجاهات لا حدود لها، لذا نجد أن الشخصية الفردية في النظام اللامركزي، غالبا ما تكون واثقة، متوازنة، ولديها رصيد كبير من الحيوية والانتاج، وغالبا ما تنطوي على الكثير من الذكاء والنشاط المؤطّر بالحكمة، كما أنها غالبا ما تكون عارفة بطاقاتها الكامنة، وتكون مستعدة دائما، لاستخدامها الأمثل لصالحها ولصالح المجتمع برمته[٤٦].

وقد جاء الدستور العراقي والذي أقر باستفتاء من قبل غالبية المجتمع العراقي كأول دستور شرعي دائم , وليمثل وثيقة تاريخية وقانونية لشكل نظام الحكم الذي يفترض به أن يستند على الشرعية والتداول السلمي للسلطة , فإن الدستور العراقي أقر مبدأ الفصل بين السلطات في المادة (٤٧) منه[٤٧].

وبالتالي نستنتج من ذلك ان الديمقراطية نظام مبني على أركان أربعة هي حرية الرأي وحرية التنظيم واستقلال القضاء والتداول السلمي للسلطة، فمن قراءة واقعنا العراقي نستطيع تلمس محاولات للتحرر من تأطير المجتمع في الحزب الواحد القائد، وكذلك الأمر بالنسبة للركن الثاني المتمثل بحرية الرأي، إذا قطعت الشعوب هنا شوطاً لا بأس به في التعبير عن أحلامها في وطن يسوده العدل والحرية والسلام والصلاح، بفضل انحسار الخوف وسطوة التكنولوجيات الإعلامية الحديثة والاتصالات, لكن ما يبقى معلقاً ومؤجلاً هو التداول السلمي للسلطة، إذ يصبح وجود حرية الرأي والتنظيم في معزل عن الانتخابات الحرة والنزيهة المنظمة للتداول السلمي للسلطة.

لهذا فإذا لم تكن تُمارس الديمقراطية وتتداول السلطة داخلها وفيما بينها ولا تعكس عضويتها تنوعا مقبولا وطنيا, فان نظام الحكم لن يكون ديمقراطيا, ويصعب استمرار تداول السلطة سلميا فيه عندما يكون التداول من النقيض إلى النقيض. من هنا فان ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني وفيما بينها, وتركيبة العضوية فيها, تمثل مقومات رئيسية من مقومات نظام الحكم الديمقراطي .فهذه هي الديمقراطية في المجتمع, وهذه هي الأساس للديمقراطية في الدولة أو الضمانة لسلامة الممارسة[٤٨]. الحرية فيها هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بواسطة التعددية السياسية المؤدية إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع مع وجود

---

[٤٥] نفس المصدر ، ص٦٣.
[٤٦] ماجد احمد الزاملي , التداول السلمي للسلطة , الحوار المتمدن-العدد: ٦٦٨٠ - ٢٠٢٠ / ٩ / ١٨ - ١٥:٥٩ , متاح على الرابط التالي https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=692422
[٤٧] دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥م , المادة (٤٧).
[٤٨] فوزي حسين سليمان الجبوري , كريم زيدان خلف الجبوري , واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية , المجلد ٢, ٢٠٢٠ , ١٤٤.

مؤسسات فعّالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمسائلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية يقتضي ذلك بالضرورة كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام بكل اشكالها والاعتماد على الانتخابات الحرة، مركزياً ولا مركزياً، وبشكل دوري لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللا مركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم في جميع مجالاته ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم النزيه ودعم حقوق الإنسان[٤٩].

اما بالنسبة لموقف الدستور العراقي فقد حدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات ويجوز اعادة انتخابه لمرة ثانية المادة (٧٢) من الدستور العراقي الدائم[٥٠].

ونستنتج مما سبق ان المادة الخاصة برئيس الوزراء فإن الدستور العراقي لم يحدد ولايته وهذا قصور من المشرع الدستوري العراقي لأن ذلك يساعد على بناء دكتاتوريات جديدة تتمسك بالسلطة وتعرقل مبدأ التداول السلمي للسلطة , ونرى انه من المصلحة العامة والحكمة تحديد ولاية رئيس الوزراء بعمر زمني ذلك من اجل اعطاء الفرصة للأشخاص الكفوئين لتولي منصب رئيس الوزراء وذلك لضمان مبدأ التداول السلمي للسلطة.

المبحث الثاني : الحلول على المستوى الخارجي

تؤدي التنمية السياسية دوراً في بناء المؤسسات السياسية التي تتشكل داخل الأنظمة السياسية في الدول , ويبرز هذا الدور تبعاً لمدى المشاركة السياسية التي هي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اخذ القرارات وصناعاتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها الخلاقة بما يحقق اهدافها المرجوة , وبهذا فالمشاركة تتعلق في بنية النظام السياسي وبالعمليات المتعلقة به , إذ لا بد للنظام السياسي من أن يوفر مؤسسات سياسية تؤطر هذه المشاركة وتجعلها تسير باتجاه صحيح[٥١].

أتسمت الدولة العراقية من نشؤها بطابع المركزية الشديدة والتسلط السياسي وكانت تفاعلات حركة التغيير ومخرجاتها تدفع باتجاه بنية سياسية متسلطة استعملت كل إشكال الأدوات التسلطية والقسرية للضبط السلطوي والتي امتدت ابعد مما هو سياسي

---

[٤٩] ماجد احمد الزاملي , التداول السلمي للسلطة , الحوار المتمدن-العدد: ٦٦٨٠ - ٢٠٢٠ / ٩ / ١٨ - ١٥:٥٩ , متاح على الرابط التالي https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=692422

[٥٠] دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥م , المادة (٧٢).

[٥١] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي , التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الشرق الاوسط , كلية الآداب والعلوم , قسم العلوم السياسية , ٢٠١٢ , ص١٠٨.

لتتفاعل مع آليات اقتصادية واجتماعية وبنيوية تقليدية، لتستقر الدولة على هذه المعادلة لغاية عام ٢٠٠٣م[٥٢]. وكانت نتائج تلك السياسات تزايد التوترات الاجتماعية والسياسية والثقافية والأدوات المجتمعية عاجزة وشبه معطلة لا تقوى على ممارسة دورها السياسي الحقيقي في ترسيخ دولة حديثة وتحقيق تنمية سياسية وبناء مقوماتها بشكل يتفق مع نظريات التحديث والتنمية السياسية المعاصرة[٥٣]. ومنذ عام ٢٠٠٣م نجم عن احتلال العراق غياب اغلب الأسس التي تشكلت وقامت عليها الدولة العراقية بعد ان كانت تضع بصماتها على كل شيء وتطلق هيمنتها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية وحتى الشخصية ، وبذلك بعد الاحتلال وجد المجتمع العراقي نفسه امام وضع جديد لم يكن معروفا طيلة عقود منصرمة وأصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل شيء سواء تأسيس حزب أو تكتل سياسي أو جمعية أو منظمة مدنية أو حتى اعتناق أيديولوجية لا تتعارض مع توجهات المرحلة والظرف[٥٤].

لقد رافق تفكك أسس ومؤسسات الدولة العراقية وانهيار نظامها السياسي المبني على تركيز السلطة وهيمنة الحزب الواحد ، انتعاش الحياة السياسية والفكرية من خلال ظهور العشرات من الأحزاب والسياسية ذات الإيديولوجيات المختلفة والمتنوعة وهي تعد حالة طبيعية للحرمان المطلق، كما انها شكلت دافعا للمشاركة السياسية وتحقيق غاية العملية السياسية في الوصول الى السلطة او المشاركة فيها عن طريق الآليات الديمقراطية والحكم التعددي ورفع كل عملية إقصاء أو تمييز ، دفعا التنظيم الحزبي ان يكون الفاعل الانتخابي والمنظم للمشاركة وبما يخدم دفع عملية التنمية السياسية رغم تأثر هذا التوسع والانفتاح الحزبي بعوامل قد تحد من أمكانية تحقيق تنمية حقيقية وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية وتوازنات القوى الداخلية والإقليمية والدولية ، وهو يشكل تحدي لمرتكزات التنمية الديمقراطية والدولة بشكل عام [٥٥].غير أنها تبقى تجربة شكلت الملمح الأبرز لإفرازات الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣م وتعد آلية مهمة لتسيير الحياة السياسية بعد حقبة الانغلاق والجمود السياسي الذي ظلت تعاني من أزماته. ومن مظاهر الانفتاح السياسي الداخلي هو التمسك بخيار الانتخابات واخذ يشكل النظام الانتخابي بتعديلاته ابتدأ من قانون الانتخابات المتشكل بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦لسنة ٢٠٠٤م) والذي مثل الركيزة الأساسية للعملية الانتخابية وما تلاها من تعديلات على القوانين مثل قانون رقم (١٦ لسنة ٢٠٠٥م) واعتماد الدستور في المواد (٥-٦) على آلية الانتخاب بوصفها ممارسة لسيادة الشعب ومصدر لشرعية السلطات[٥٦]. وقد عدت تلك الآليات من قبيل الضمانات للحقوق والحريات الأساسية وكذلك ترسيخها إلى جانب أن الدستور أعطى في المادة (٢٠) حقوق متساوية للمرآة [٥٧].

ومن المظاهر المهمة لانفتاح الحياة السياسية هو النمو والانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني ، ففي الفترة التي تلت سقوط النظام ولغاية ٩ حزيران ٢٠٠٥ تم تأسيس(٣٤٠٠) منظمة توزعت نشاطاتها في المجالات المجتمعية كافة ، وقد قنن عمل تلك المنظمات بجملة قوانين ابتدأت بتشريع سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٤٥ لسنة ٢٠٠٣م) ، وكانت تلك التنظيمات برعاية مركز المساعدات الإنسانية التابع لسلطة الاحتلال ومن ثم أدرجت المادة (٢١) من قانون أدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤م ومن ثم في المادة (٤٥) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م [٥٨].

---

(٥٢) رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١م – ٢٠٠٦م،اطروحة دكتوراه غير منشورة/كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ،٢٠٠٧ ، ص ١٢٠ .

(٥٣) منذر حسين واخرون , الصراع والتعايش في مجتمعات الصراع ، دار الشروق للطباعة ، بغداد،٢٠٠٧م، ص ٩٨.

(٥٤) علي حسن الربيعي، صراع الهويات ومازق المحاصصة الطائفية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٧م، ص٨٦ .

(٥٥) عامر حسن فياض ، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ،٢٠٠٨ ، ص ١١١.

(٥٦) عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ط١،٢٠١٣،ص١٢٢ .

(٥٧) دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥م , المادة (٢٠).

(٥٨) ينظر المادة (٢١) قانون أدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤م وكذلك المادة (٤٥/ اولا) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م التي نصت على (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستغلالها بمت ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة).

وبالرغم من كافة الصعوبات والظروف المالية والتنظيمية والأمنية فقد استطاعت تلك التنظيمات المدنية بالقيام بأنشطة متعددة ومتنوعة في مجال حقوق الأنسان والمرأة والفقر والبطالة والانتخابات والديمقراطية وإقامة الدورات تثقيف على مبادئ حقوق الإنسان على المستوى الرسمي في الوزارات والمدارس والجامعات او على المستوى الشعبي ، وكذلك إقامة ورشات عمل حول الفساد وأوضاع السجون وغيرها من المجالات المجتمعية ، ان هذا الدور الواسع الذي لعبته تلك التنظيمات غير الحكومية تعبر عن حالة الانفتاح السياسي بعد عقود من الجمود والانغلاق في المجالات المجتمعية وهي قيمة صحية في مجال تعزيز مقومات التنمية السياسية والبناء الديمقراطي , اما الانفتاح السياسي للدولة العراقية على المستوى الخارجي فتمثل بتحسين العلاقات السياسية الخارجية للعراق فقد سعت الحكومة العراقية بكل طاقاتها الى تغيير الصورة السائدة في المجتمع الدولي وذلك من عبر انتهاج سياسة جديدة مغايرة عن سياسات النظام السابق , والعمل على الانفتاح في العلاقات مع دول العالم بقصد استعادة العودة للوضع الطبيعي للعراق في المحافل الدولية , وعليه فقد سارت السياسة الخارجية العراقية لتحقيق ذلك الهدف من خلال :-

١. تنفيذ الالتزامات الدولية المفروضة على العراق بقصد الخروج من احكام الفصل السابع من الميثاق الاممي.
٢. الانفتاح الدبلوماسي للعراق على دول العالم تحقيقاً للمصالح العليا للبلد[٥٩].

لقد انطلقت السياسة الخارجية العراقية في رؤيتها في العمل وتحقيق اهدافها المرجوة وذلك من خلال الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ والبرنامج الحكومي والقوانين الداخلية بهذا الشأن , فقد حدد الدستور العراقي المنطلقات الوطنية والثوابت القانونية لرسم السياسة الخارجية للعراق وعبر مواده المختلفة , فقد حددت المادة الثالثة من التوجهات العامة للسياسة الخارجية انه جزء من العالم الاسلامي وجزء من العالم العربي لكونه عضواً مؤسساً في الجامعة العربية , وكذلك حددت المادة الثامنة من الدستور الثوابت المتعلقة بتطبيق السياسة الخارجية , وذلك عبر الالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول , والعمل على بناء علاقات حسن الجوار[٦٠]. ويمكن ان نوجز اهداف السياسة الخارجية العراقية في عدة مستويات , منها الوطني والعربي والاقليمي والدولي , وتبرز اهداف السياسة الخارجية العراقية على المستوى الوطني[٦١] :-

١. الحفاظ على أمن البلاد وسلامته الإقليمية.
٢. الحرص على السلامة الإقليمية والنظام السياسي.
٣. مكافحة الارهاب.
٤. حماية مصالح العراق الوطنية والدفاع عنها.

اما على المستوى العربي فقد تركزت جهود السياسة الخارجية العراقية على العمل لإعادة العراق الى وضعه الطبيعي بين الدول العربية قبل اي شيء آخر , وذلك من خلال زيادة التمثيل الدبلوماسي معها , فقد جعل العراق احدى اهدافه في هذا المجال ان يكون العراق عامل امن واستقرار في المنطقة عموماً وبين الدول العربية بشكل خاص[٦٢].

وعلى المستوى الاقليمي فقد حرصت السياسة الخارجية العراقية على اقامة علاقات صداقة وتعاون مع دول الجوار وبالخصوص المؤثرة منها , وذلك عبر الاستناد على مقومات منها مكانة العراق الاقليمية في المنطقة ومنع استغلال تلك الدول المحيطة به للخلافات الداخلية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ من اجل التأثير على الملف الأمني وبما يحقق لها مكاسب ومصالح على حساب العراق وعملت السياسة الخارجية العراقية على تفعيل اتفاقيات مكافحة الارهاب بين العراق وتلك الدول وتوضيح فكرة مفادها بأن استقرار العراق سيعود بالفائدة على استقرار المنطقة برمتها[٦٣].

---

[٥٩] محمد كريم الخاقاني , اهداف السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٤ , المركز الديمقراطي العربي , ١, برلين , ٢٠١٨ , ص٣٧.
[٦٠] محمد كريم الخاقاني , اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠٢١ , ص٤.
[٦١] محمد الحاج حمود , سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠١٨ , ص٣٢-٣٧.
[٦٢] محمد الحاج حمود , مصدر سابق , ص٣٧-٣٨.
[٦٣] حسن سعد عبد الحميد , مصدر سابق , ص٢١٠-٢١١.

وعلى المستوى الدولي فقد نجحت الدبلوماسية العراقية في اعادة العراق الى مكانته في المجتمع الدولي , سواء كانت تلك المكانة متعلقة بعلاقاته مع الدول , او عبر المنظمات الدولية فقد وسعت الدبلوماسية العراقية من حجم تمثيلها مع مختلف دول العالم ونجحت في تنفيذ التزاماتها المفروضة عليه , وبذلك عاد العراق من جديد لمكانته الطبيعية في منظمة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية[٦٤].

وتستنتج الباحثة من ذلك بأن سياسة العراق الخارجية وانطلاقاً من تلك المعطيات سارت على إتباع الطرق الدبلوماسية في حل الازمات التي تعترضها مع الدول الاخرى , كما حدث في قضية التدخل العسكري التركي في شمال العراق وقضية الانسحاب الامريكي , إذ طالب العراق بانسحاب فوري للقوات التركية وذلك بسبب عدم موافقة الحكومة العراقية على ذلك الفعل , بل عدته اعتداء على اراضيها وتدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية وهذا ما ينافي مبادئ الامم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن , ولم يكتفي بذلك بل وصل شكواه بشكل رسمي وعبر قنواته الدبلوماسية الى مجلس الأمن لحث تركيا على الانسحاب فوراً وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على سياسة خارجية جديدة يتبعها العراق في ادارة الازمات بدبلوماسية تتوافق مع المواثيق والاعراف الدولية وهو ما ينطبق على حالات اخرى , كما ويسعى العراق الى انتهاج سياسة الحياد ازاء التنافس والصراع بين الدول والفاعلين المؤثرين فيها , والابتعاد عن سياسة المحاور , والعمل على صياغة سياسة خارجية تعتمد التعاون كأساس للانطلاق في اقامة العلاقات وصولاً الى تحقيق مصالحه العليا وبالتأكيد هي سياسة تحقق الاهداف المرجوة.

الاستنتاجات

١. يعاني العراق من أزمات سياسية مما أثر وبشكل مباشر على اداءه لنظامه السياسي فإن تفاقم الوضع في العراق وعدم تطبيق نظام سياسي مبنية على أسس تنموية حقيقية , الأمر الذي ادى الى ظهور أزمات ومعوقات امام تحقيق تنمية سياسية.

[٦٤] محمد الحاج حمود , مصدر سابق , ص٤١.

٢. ان المشاركة السياسية لا يمكن ان تتم الا تحت خيمة النظام الديمقراطي , فتعني مساهمة المواطنين ودورهم في اطار النظام السياسي بقصد الأثير في عملية صنع القرار الرسمي الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً او جماعياً منظماً او عفوياً متواصلاً او متقطعاً , سلمياً او عنفياً شرعياً او غير شرعي , فعالاً او غير فعال , وهو فعل طوعي ناجحاً او فاشلا.

٣. ان التنمية هي الأسلوب العلمي لتحقيق التقدم في المجالات المختلفة. وهي عملية إنسانية واعية ومقصودة تعبر عن رقي العقل البشري وتستعمل أساليب مختلفة بهدف تحقيق توازن الإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، متغلبة أحيانا على ندرة الموارد الطبيعية وان وجدت الأخيرة فالتنمية تهدف الى تعظيم وتنظيم فائدتها ومثالية استغلالها. ضامنة بذلك حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على البيئة والعدالة في توزيع العائدات فضلا عن المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات والخطط التنموية في مناخ تسوده الحرية والديمقراطية. ومن الخطأ حصر التنمية وتضييق مفهومها لتشمل الجوانب الاقتصادية بمعزل عن الجوانب الأخرى فالتنمية عملية شاملة ومتكاملة لكل نواحي الحياة.

التوصيات

١. ضرورة تبني التنمية السياسية كخريطة طريق لإنقاذ العراق من الازمات التي يعيشها بعدها معطى اساسي لبناء الدولة وذلك من خلال بناء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية بعيدا عن المحاصصة الحزبية واعتماد الكفاءة والولاء الوطني.

٢. الياء موضوع الديمقراطية اهتماما بالغاً نظرا لعلاقتها القوية بالتنمية السياسية ، كونها المنقذ الوحيد للعراق من الانقلابات السياسية التي شهدها العراق خلال تاريخه الحديث ، والعمل على غرسها داخل المجتمع على المستويات كافة .

٣. ان توفر الموارد الطبيعية في العراق ولاسيما النفط والغاز يحتم على صناع القرار في العراق توظيف عوائدها في اقامة مشاريع البنى التحتية واقامة المشاريع الاستراتيجية التي تسهم في تنويع مصادر الدخل والقضاء على الفقر والبطالة التي اخذت نسبها تتزايد بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة .

٤. وضع استراتيجية اقتصادية تضمن مساهمة القطاع الخاص بناء الاقتصاد العراقي الى جانب القطاع العام ليكون رافدا من روافد القوة الاقتصادية .

٥. اشاعة روح المواطنة الصالحة وترسيخها بين ابناء الشعب كونها تمثل مقوما من مقومات وحدة والدولة وتماسكها ، ويكون ذلك من خلال تضمينها وفق استراتيجيات تعليمية ودينية واعلامية ، لخلق حالة من الاندماج العمودي ما بين الدولة ومؤسساتها والشعب.

المصادر

١. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
٢. غالب الفريجات , على طريق التنمية السياسية , دار ازمنة للطباعة والنشر , ط١, ٢٠٠٥.
٣. عبد المنعم المشاط , التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا , الامارات العربية , مؤسسة العين للنشر والتوزيع , ١٩٨٨.
٤. ثامر كامل محمد , اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي , مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٥١ , ٢٠٠٠.
٥. نبيل السمالوطي , بناء القوة والتنمية السياسية , القاهرة , الهيئة المصرية للكتاب , ١٩٧٨.
٦. سعد الدين ابراهيم , المجتمع والدولة في الون العربي , مشروع استشراق مستقبل الون العربي , بيروت , مركز درات الوحدة العربية , ١٩٨٥.
٧. محمد فائق , حقوق الانان والتنمية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٥١ , ٢٠٠٠.
٨. علي عباس مراد , التنمية السياسية وازمة المشاركة (مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث), بغداد , دار الحكمة , ١٩٩٠.
٩. ظفر عبد مطر التميمي , أثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق , بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي لنقابة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك , كلية التربية الاساسية , شباط , ٢٠١٩.
١٠. ارام ناجي محمد صالح , دور الاحزاب في التنمية السياسية لمجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة أقليم كردستان العراق), جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , ٢٠١٧.
١١. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الامة، جامعة القاهرة،ط١، ٢٠٠٦.
١٢. علي بخت وآخرون , العدالة الانتقالية في العراق الذاكرة وأفق المستقبل , مؤسسة فريدريش ابيرت , عمان , ط١, ٢٠٢١.
١٣. دهام محمد العزاوي , اللامركزية ومعوقات التنمية المحلية في العراق , مركز الرافدين للحوار , ط١, ٢٠٢١ .
١٤. حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور اسلوب الحكم المحلي الرشيد في مجموعة باحثين : الحكم الرشيد والتنمية في مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ،ط١،٢٠٠٦.
١٥. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية ،الابعاد المعرفية والمنهجية، ج١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٢.
١٦. محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٧٩.
١٧. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.
١٨. فوزي حسين سليمان , مبدأ التداول السلمي للسلطة وأفاق تطبيقه في العراق , مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , المجلد ٣ , العدد ١٩.
١٩. رياض عزيز هادي ، من الحزب الواحد الى التعددية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٥.
٢٠. فوزي حسين سليمان الجبوري , كريم زيدان خلف الجبوري , واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية , بلا سنة.

٢١. علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي , التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الشرق الاوسط , كلية الآداب والعلوم , قسم العلوم السياسية , ٢٠١٢ .
٢٢. رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١م – ٢٠٠٦م،اطروحة دكتوراه غير منشورة/كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ،٢٠٠٧ .
٢٣. منذر حسين واخرون , الصراع والتعايش في مجتمعات الصراع ، دار الشروق للطباعة ، بغداد،٢٠٠٧م.
٢٤. علي حسن الربيعي، صراع الهويات ومازق المحاصصة الطائفية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٧م.
٢٥. عامر حسن فياض ، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ،٢٠٠٨ .
٢٦. عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ط١،٢٠١٣.
٢٧. محمد كريم الخاقاني , اهداف السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٤ , المركز الديمقراطي العربي , ١, برلين , ٢٠١٨ .
٢٨. محمد كريم الخاقاني , اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠٢١.
٢٩. محمد الحاج حمود , سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠١٨ .